الباب الخامس في الاجارة والجعالة على زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم انه لا يصح الاجارة على زيارته صلى الله عليه وسلم وبحث في التحفة الصحة فيما لو انضبطت كان كتبت له بورقة ونحو على تبليغ السلام عليه صلى الله عليه وسلم واما الجعالة فلا نفع على الوقوف عند القبر ونحو على الدعا ثمه ولا يضر الجهل بنفس الدعا ولو استجعل شخص من جماعة على الدعا ثمه صح فان دعا لكلهم استحق جعل الجميع وان اتحد السير ويجري هنا ما سبق في الاجارة فقي الجعالة العينية لا بد ان يعين او يسمي الاعكان او يطلق ويحمل عليها فان عين غيرها لم يصح العقد ويشترط قدرة الاجير على الشروع في العمل بنفسه واتساع الوقت للعمل وان يوجد العقد حال الخروج فان لم يشرع في اسباب المعقود عليه عامه انفسخت الاجارة فلو ذهب في العام الثاني ونحو عن المعقود عليه عامه لكونه مسيئ لا اجرة المثل في الجعالة الذمية غير السنة الاولى فان لم يعين شيئا عمل على الحاضرة ولا يشترط قدرته على السفر بنفسه بل له الاتابه ومتى اخر الشروع بنفسه او نايبه على العام الذي يعين له تحير الحال على الراجح ويجب على من استاجر او جاعل ميت ان يعمل في الفسخ وعدمه ما يبه المصلحة للميت وجميع هذا مذكور في فتاوي ابن حجر وهو معلوم مما قدمته لك في شروط الاجارة

ويصح

ويصح ان يستاجر او يجاعل المدني على الافاقي الا اذا اطرد العرف بالاستيجار لذلك من بلد الموصي وهذا اخر الابواب ولنذكر التتمات

فاقول **التتمة** الاولى لو استاجر من يحج عن الميت فكانت الاجارة فاسدة فان ظن الاجير فساد الاجارة وانه حينئذ لا اجارة له لم يستحق شيئا ولا يستحق اجرة المثل فان ظن الوارث الفساد لزمه ذلك من ماله وان جهل الفساد لزم ذلك في التركة الا اذا استاجر من ماله او اطلق فلم يتعرض لماله ولا للتركة فيلزمه حينئذ في ماله هذا حاصل ما بحثه ابن حجر في فتاويه وسبق بعض ذلك

التتمة الثانية اذا استاجر الوصي شخصا للحج عن الميت فاحرم ولد الميت قبل احرام الاجير والجعيل بغير اذن الوصي طمعا في المعلوم لا يستحق الولد شيئا في مقابلة حجه وبحث ابن حجر في فتاويه ان الجعيل لا اجرة له على احد وان الحج يقع له

التتمة الثالثة اذا استوجر عين شخص لافراد فاحرم الاجير ثم شك هل احرم بالحج او بالعمرة او بهما فجعل نفسه قارنا فان كانت الاجارة لميت من الحج دون العمرة لاحتمال انه احرم اولا بالحج فلا تدخل العمرة عليه فان احرم عنه بها بعد فراغ ما هو فيه وقعت له ايضا والاوجه في فتاوي ابن حجر انه يستحق الاجرة وان كانت لحي لم يقع له واحد من النسكين فلا يستحق شيئا من الاجرة **التتمة الرابعة** اذا اوصى شخص بحجة ثم حج حجة الاسلام اجزأ عنه بعد مونة من ثلثه الحجة التي اوصى بها اذ لا ينزل على حجة الاسلام

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)